تفريغ المجلس (٠٧) .

بسم الله الرحمن الرحيم

قالا لإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[ذكر الأخبار الَّتِي نقلت على الْغَلَط فِي متونها]

٣٦ - حَدثنَا مُحَمَّد بن بشار ثَنَا يحي بن سعيد وَمُحَمّد بن جَعْفَر قَالَا ثَنَا شُعْبَة عَن سَلمَة بن كهيل قَالَ سَمِعت حجرا أَبَا العَنْبَس يَقُول حَدثنِي عَلْقَمَة ابْن وَائِل عَن وَائِل عَن النَّبِي ﷺ وثنا إسحاق أنا أَبُو عَامر ثَنَا شُعْبَة عَن سَلمَة: سَمِعت حجرا أَبَا العنبس يحدث عَن وَائِل بن حجر عَن النَّبِي ﷺ بِهَذَا الحَدِيث كلهم عَن شُعْبَة عَن سَلمَة عَن حجر عَن عَلْقَمَة عَن وَائِل، إلا اسحاق عَن أبي عَامر فَإِنَّهُ لم يذكر عَلْقَمَة وَذكر الْبَاقُونَ كلهم عَلْقَمَة.

سَمِعت مُسلما قَالَ أَخطَأ شُعْبَة فِي هَذِه الرِّوَايَة حِين قَالَ وأخفى صَوته وَسَنَذكر ان شَاءَ الله رِوَايَة من حَدِيث شُعْبَة فِيهَا فَأَصَابَهُ.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله –صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا–

أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله تعالى، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

[الأثر (٣٦) انفراد شعبة برواية (... قال آمين خفض بها صوته)]

عن وائل عن النبي ﷺ، يقول فيه (**فقرأ: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، قال "آمين" خفض بها صوته**)، أو (**رافعا بها صوته**)، (**جهر بها**)، (**يمد بها صوته**)، حديث وائل بن حجر ﷺ، يرويه عنه علقمة بن وائل، يرويه عنه حجر بن عَنبَس، أو أبو عنبَس –خلاف- وعنه سلمة بن كُهيل، وعنه شعبة.

الخلاف في الحديث من ناحية المتن والإسناد، الحديث هذا هو حديث وائل بن حُجر، في قول "**آمين**" بعد قول الإمام "**غير المغضوب عليهم ولا الضالين**" هو يحكي صلاة رسول الله ﷺ، وأنه ﷺ إذا قرأ (**غير المغضوب عليهم ولا الضالين**) قال (**آمين**) هذا محل اتفاق، كل الروايات تقول: قال "**آمين**"، وبقولهم هذا نخرج من المذهب الذي يقول: لا يقول آمين –مذهب المالكية وإن كان في رواية يقول-، فكل الروايات يقول: قال "**آمين**" لكن هذه التي تفرّد بها شعبة قال فيها (**خفض بها صوته**)، وغيره يقول (**رفع بها صوته**)، إذن المخالفة الأولى في هذه الناحية في المتن.

أما في الإسناد فالصحابي هو وائل بن حُجر، والذي يروي عنه هل هو ابن عنبس أو علقمة بن وائل؟ فالأكثر على أنه حجر بن عنبس عن وائل مباشرة، وشعبة أدخل بينهما علقمة، وحُجر هذا هل هو أبو العنبس أو ابن العنبس؟ هذه المخالفة الثالثة، فثنتان في الإسناد، وواحدة في المتن.

كل من روى عن شعبة جعل الحديث من طريق حجر، عن علقمة عن وائل، إلا إسحاق الذي هو ابن راهويه عن أبي عامر عن شعبة، فإنه أسقط هذه الواسطة.

٣٧ - حَدثنَا أَبُو بكر بن أبي شيبَة وَزُهَيْر بن حَرْب واسحاق بن ابراهيم فَقَالُوا ثَنَا وَكِيع ثَنَا سُفْيَان عَن سَلمَة بن كهيل عَن حجر بن عَنْبَس عَن وَائِل قَالَ سَمِعت النَّبِي ﷺ قَرَأَ وَلَا الضَّالّين قَالَ آمين يمد بهَا صَوته.

٣٨ - حَدثنَا أَبُو كريب ثَنَا أسود بن عَامر ثَنَا شريك عَن سماك عَن عَلْقَمَة عَن أَبِيه قَالَ: سَمِعت رَسُول الله ﷺ يجْهر بآمين.

سَمِعت مُسلما يَقُول قد تَوَاتَرَتْ الرِّوَايَات كلهَا أَن النَّبِي ﷺ جهر بآمين وَقد روى عَن وَائِل مَا يدل على ذَلِك.

٣٩ - حَدثنَا يحي بن يحي قَالَ قَرَأت على مَالك بن أنس عَن ابْن شهَاب عَن سعيد وَأبي سَلمَة أَنَّهُمَا أخبراه عَن أبي هُرَيْرَة أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ إذا أَمن الامام فَأمنُوا فَإِنَّهُ من وَافق تأمينه تَأْمِين الْمَلَائِكَة غفر لَهُ.

فهذا الحديث الأول الذي ذكره مسلم في بيان، أو ذكر، أو التمثيل لأخبار نُقل الغلط في متونها، وهو حديث في بيان صفة صلاة النبي ﷺ، حديث وائل ابن حجر هذا طويل، وقد رواه الإمام أحمد وغيره، وذكر فيه وائل ابن حجر كثيرا من صفات صلاة النبي ﷺ، بل قال في رواية عند الإمام أحمد **(لأتبعن رسول الله ﷺ كيف يصلي، فتبعه من حين كبّر للتحريم، إلى حين أن قال: فعقد ثلاثة وثلاثين وحلّق بواحدة، ثم سلم عن يمينه، وعن شماله)** قال شعبة **(حتى ظهر وضحُ وجهه)** أي بياضه، حكى من التكبير إلى التسليم، فهذا في الجملة.

مما ذكره في صلاة الجهر قال **(قرأ "غير المغضوب عليهم ولا الضالين"، فقال "آمين")** وهذا يتفق عليه الجميع، لكن كل من روى الحديث قال فيه **(رفع بها صوته)**، قال **(يجهر بها)**،

(وجهر بها)، **(مد بها صوته)**، **(يمد بها صوته)**، كل من روى الحديث جاء بهذا اللفظ، وأما شعبة فتفرد بأن قال **(خفض بها صوته)**، **(أخفى بها صوته)**.

[حقيقة مخالفة رواية شعبة لغيرها من الروايات لهذا الحديث]

لكن الرواية عن شعبة جاءت على ثلاث نواح:

١= الأولى **(خفض بها صوته)** و **(أخفى بها صوته)**.

٢= الثانية **(فلما قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين، قال: آمين)** ولم يبيّن هل خفض أو جهر، والإمام ابن حبان اعتمدها في الجهر، فقال **(باب ذكر استحباب جهر المصلي بآمين عند قراءة الفاتحة)**، وذكر هذه الرواية **(قال: آمين)**.

٣= والثالثة أنه **(قال آمين رفع بها صوته)** عند البيهقي كما سيأتي تلخيصه -إن شاء الله تعالى-.

فصارت إذن رواية سفيان الثوري وهو من الأئمة **(رفع بها صوته)**، وقد تابعه غيره، والجماعة على هذه الرواية، وخالف شعبة الثوري ومن معه، خالفه في رواية، ووافقه في رواية أخرى، ورواية ثالثة تحتمل الجهر والخفاء، وهي أقرب إلى الجهر، هذا أمر.

فظهرت المخالفة، ولا يمكن الجمع لأن هذا جهر، وهذا إخفاء، ولهذا كان فيه بيان أن هناك من أخطأ، ووهم وغلط في الرواية، فكان الحكم لذلك للثوري على شعبة رَحِمَهُ اللَّهُ، لأنه في رواية أو روايتين يوافق فيهما شعبة الثوري، والرواية الموافقة للجماعة أولى من الرواية المخالفة، هذا ثانيا.

وثالثا أنه جاءت أحاديث أخرى من غير هذا الطريق، تنص على أنه ﷺ كان يجهر بالتأمين، وهذه روايات خارج هذا الطريق.

فمسلم رَحِمَهُ اللَّهُ اعتمد هذه الأمور الثلاثة لبيان غلط شعبة رَحِمَهُ اللَّهُ، **(قَالَ أَخطَأ شُعْبَة فِي هَذِه الرِّوَايَة حِين قَالَ (وأخفى صَوته))** وذكر الرواية التي فيها الجهر وهي رواية سفيان، وذكر الرواية التي فيها المتابعة لسفيان بعد ذلك، ثم ذكر الروايات الأخرى التي هي شواهد، قال **(قد تَوَاتَرَتْ الرِّوَايَات كلهَا أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم جهر بآمين)**.

ثم ذكر الروايات المؤيّدة في الإجمال، **(فإذا أمن الإمام فأمنوا)** تعرف تأمين الإمام بأن يجهر، **(فَإِنَّهُ من وَافق تأمينه تَأْمِين الْمَلَائِكَة غفر لَهُ)** يغفر له إذا وافق تأمينه تأمين الملائكة، إذن فالإمام يؤمّن، والمأموم يؤمّن، والملائكة تؤمّن، فإذا وافق غفر له، فيكون بذلك الجهر في الرواية.

[استدراك مهم من شيخنا حول تصرّف محقق الكتاب]

قال مسلم **(وسنذكر إن شاء الله رواية)** زاد المحقق **(من جاء بخلاف)** **(حديث شعبة فيها فأصاب)** قال **(ما بين المعكوفتين زيادة من عندي لا يستقيم الكلام إلا به)** أنا أقول –مع كل احترام-: بل هي زيادة لا معنى لها، ولا يجوز له أن يثبتها، وهي على خلاف ما أراد مسلم، لأن مسلما قال **(وسنذكر إن شاء الله رواية من حديث شعبة فيها فأصاب)**، فأنت تعلق هنا **(لم نر مسلما ذكر هذه الرواية التي أصاب فيها شعبة)** ولربما ستأتي.

المخطوط فيه **(سمعت مسلما قال: أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال "وأخفى صوته" وسنذكر إن شاء الله رواية من حديث شعبة فيها "فأصاب")** هذا الموجود في المخطوط.

إذن نفهم من هذا أن مسلما سيذكر في كتابه التمييز رواية عن شعبة، يوافق فيها رواية الجماعة، الرواية هذه موجودة في كتب السنة، إلى هنا كلام مسلم صحيح، قال: سنذكر رواية عن شعبة أصاب فيها، هذه هنا موجودة ولكن إذا بحثنا في الكتاب لا نجدها، فأين هي؟

أحد الأمرين:

١= ضاعت وأسقطها الناسخ.

٢= نسيها مسلم فلم يذكرها.

هذا كله وارد، الآن أنا أبحث وأجد أن شعبة روى (**خفض بها صوته**)، (**قال آمين رفع بها صوته**)، [قال المعلق] لكن هذه الرواية التي فيها (رفع بها صوته) الراوي أخطأ فيها في النقل عن شعبة، ليست عنه، (**فيترجح عندي أن دعوى كون شعبة روى ما يوافق فيه الجماعة غير صحيحة**)، ترجح هذا عندك وليس عند مسلم، أما مسلم قال (**سأذكر رواية يوافق فيها**) فكيف تقول أنت هذه الرواية أخطأ فيها من روى عن شعبة؟ هذا عندك ليس عند مسلم.

ولهذا قال البيهقي وغيره (**علم شعبة خطأه فرجع**) وترك السند على ما هو عليه، يعني بواسطة، مع أنه جاء بدون واسطة أيضا، الحمد لله أن المحقق صرّح بأنه زادها من عنده، فيقال: لا محلّ لهذه الزيادة هنا فيما يظهر، لأن شعبة رَحِمَهُ اللَّهُ قد روى الحديث فوافق فيه الجماعة، بلفظ (**رافعا بها صوته**) وهي عند البيهقي في السنن، ورواه ابن أبي حاتم أيضا: قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب مشهور، قال ثنا إبراهيم بن مرزوق البصري، ثنا ابن الوليد، ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل، قال سمعت حجرا أبا العنبس يحدث عن وائل الحضرمي أنه صلى خلف النبي ﷺ فلما قرأ (**غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال: آمين رافعا بها صوته**). وهي عند البيهقي في السنن.

ولكن ما وعد به مسلم من ذكر رواية شعبة إما أنه من المخطوط المفقود، أو مما سقط من الناسخ، أو نسي مسلم أن يذكره، والله تعالى أعلم.

[طرق ومتابعات تؤيد رواية (قالك آمين. يرفع بها صوته)]

الحديث كما ذكرت جاء برواية (**رافعا بها صوته**) عند الإمام أحمد ج٤ ص٨١٦، وقد رواه عن الثوري غير واحد، وجاء أيضا من طريق عاصم بن كُليب عن أبيه عن ابن شهاب عن وائل ابن حجر أنه سمع النبي ﷺ ذكره، هذه متابعة لسفيان الثوري عند الإمام أحمد أيضا، وإن كان في سندها شيء، كالقاضي، وجاء أيضا من طريق آخر عن شريك كذلك من رواية أبي إسحاق عن علقمة بن وائل عن أبيه، وهي عند أحمد ج٤ ص٣١٨، والبيهقي ج٢ ص٥٨، وجاءت أيضا متابعة أخرى عند الإمام أحمد قال: حدثنا يحي بن أبي بكر، قال حدثنا زهير، ثنا زهير، ثنا أبو إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن وائل، وإن كان هذه أيضا فيها انقطاع لأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه، وهي أيضا عند البيهقي كذلك، جاء أيضا في إسناد آخر من طريق العلاء بن صالح ذكره.

والرواية التي يوافق فيها شعبة ذكرتها عند البيهقي، وجاء أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عبد الجبار عند الطبراني ج٢٢ ص٢٢، وجاء أيضا من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الجبار ج٢٢ ص٢١، ومن طريق حديج بن معاوية عن أبي إسحاق عن عبد الجبار أيضا عند الطبراني ج٢٢ ص٢١، وكذلك في نفس الجزء والصفحة طريق آخر من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق (**يمدّ بها صوته**). وهناك متابعات أيضا أشار إلى بعضها المحقق.

فإذن توجد رواية سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل، وقد وافق الثوري اثنان آخران، فتوجد متابعة للثوري، وتوجد متابعة لمن فوق الثوري يعني سلمة بن كهيل أيضا متابَع، وحجر بن عنبس أيضا مُتابع، وحتى علقمة بن وائل أيضا مُتابَع بعبد الجبار بن وائل، هذه الطرق كلها تقوي هذه الرواية، وإن كان في أسانيدها ضعف.

وهناك أحاديث تؤيدها في الجملة كرواية عبد الجبار عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول **(آمين)**، ولا يسمع إلا إذا جهر، وإن كان السند فيه انقطاع عند الإمام أحمد، وأيضا لها طرق أخرى أيضا.

وأيضا حديث أبي هريرة عند البيهقي، وعند ابن بشران في الأمالي من طريق الإمام أحمد، أن أبا هريرة صلى بهم فقال **(آمين)** أي جهر بها ثم قال **(والذي نفسي بيدي إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ)**، وطريق أخرى عند ابن بشران فيها تصحيح رفع ذلك إلى رسول الله ﷺ، قال أبو هريرة رضي الله عنه **(كان رسول الله ﷺ إذا قرأ "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" قال "آمين" رفع صوته بها)** وهذه الرواية قال الدارقطني: إسناده حسن، يريد إسناد هذا الحديث، ورواية شعبة التي فيها الاحتمال هي عند ابن حبان، عنون عليها **(ذِكر ما يستحب للمصلي للمصلي أن يجهر بآمين عند فراغه من قراءته لفاتحة الكتاب)**.

ومن الروايات أيضا المؤيدة رواية الطبراني لحديث من طريق ابن أم الحصين عن جدته أم الحصين **(أنها كانت تصلي خلف النبي ﷺ في صف النساء قالت: فسمعته يقول (آمين) حتى سمعته وأنا في صف النساء)** عند الطبراني ج٢٥ ص١٥٨.

وإن كان في إسناده ضعف –إسماعيل بن موسى فيه ضعف- هذه روايات تؤيد رفع الصوت.

أما رواية خفض بها صوته فهي عند الإمام أحمد، والبيهقي، والطيالسي، والطبراني، من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل كما ذكر المؤلف.

قال الإمام البخاري رحمه الله مبينا الخطأ الوارد في الحديث **(خولف شعبة فيه في ثلاثة أشياء، حجر أبو السكن هو ابن عنبس)** -قال شعبة (أبو عنبس)- **(وزاد فيه علقمة وليس فيه، وقال خفض بها صوته، وإنما هو جهر بها صوته)** وقال البيهقي أيضا وبلغني عن أبي عيسى

الترمذي عن البخاري أنه ذكره وقال: **(حديث سفيان الثوري عن سلمة في هذا الباب أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ فيه)**، ونحوه أيضا قال أبو زرعة الرازي.

قال البيهقي **(أما خطؤه في متنه فبين)** -لأنه قال **(خفض بها صوته)** والصواب **(جهر بها)**- **(وأما قوله: حجر أبو العنبس فكذلك ذكر محمد بن كثير عن الثوري)** يعني هناك من وافق شعبة في اسم الراوي وهو أنه حجر أبو العنبس، الثوري قال: حجر بن العنبس أبو السكن، وقد روى عنه الثوري أحاديث كثيرة بهذه التسمية، على أن عنبس اسم أبيه ينسب إليه، وليست كنية، وأن كنيته أبو السكن، وهذا الأمر فيه يسير، لأنه يُحتمل أن يقال له كنيتان، اشتهر بهذه دون الأخرى، والحافظ ابن حجر مال إلى هذا، ابن أبي حاتم قال: أبو السكن ويقال أبو العنبس، وابن حجر قال: لا مانع أن يكون له كنيتان، والمحقق لم يرتض هذا قال **(وما قاله البخاري هو الأصح، ومن كناه من الحفاظ بأبي العنبس فإنما اعتمد على رواية شعبة وقد علمتَ ما فيها)** ماذا فيها؟ إنما قال البخاري: خولف شعبة في هذه الثلاث، قال: جهر، وقال أبو العنبس، وزاد علقمة، أما "فخفض بها صوته" فخالفه من قال "جهر" والصواب هو الجهر، والخفض خطأ من شعبة.

قال البخاري **(وقال أبو العنبس)** يعني غيره قال **(ابن العنبس)** وهذا لا يلزم منه أن البخاري يخطّؤه لأن البخاري بين الصواب في قضية الجهر والخفض، قال **(وجهر بها أصوب)** وهي الصحيحة.

يقول المحقق نقلا عن ابن القطان **(ولا أدري لم لا يصوب قولهما جميعا حتى يكون حجر بن عنبس أبا العنبس، اللَّهُمَّ إلا أن يكون كمن له كنية أخرى، فهذا قد أجاب عن نفسه بنفسه فإن البخاري قد علم له كنية أخرى)** الكنية الأخرى التي هي "أبو السكن" ولا مانع أن يكون أيضا أبو العنبس، فكثير ممن له كنيتان، فهذا ليس بعيدا.

الطالب: [.......... غير واضح ....]

الشيخ: في رواية شعبة يُحتمل هذا، هو قال (**أبو السكن**) ويقال في كنيته (**أبو العنبس**)، لكن هذا ليس تضعيفا صريحا، والبخاري ما خطّأه قال (**خولف**) يعني هناك من يقول كذا، وهناك من يقول كذا، لكن البخاري صرح في تخطئته في الخفض وقال (**وإنما هو جهر بها صوته**) صرح بها، لكن الأخرى محتملة قال (**الثوري حديثه أصح من حديث شعبة** وشعبة أخطأ فيها، يُحتمل أن يكون البخاري يقصد أخطأ في الجميع، أو المقصود به المتن، على كلٍّ الأمر في هذا سهل، فهو حجر بن العنبس أبو السكن، وكونه أبو العنبس لا يترتب عليه شيء أولا، ثانيا احتمال له كنية ثانية ليس بعيدا كما أشار إليه ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ. والله أعلم. ولهذا جزم ابن حبان بذلك قال (**وهو الذي يقال له حُجر أبو العنبس**).

وهناك رواية عن الثوري توافق رواية شعبة رواها محمد بن كثير عن الثوري وسماه (**حجر أبو العنبس**). يقول البيهقي (**أما قوله "علقمة" فقد بين في روايته أن حجرا سمعه من علقمة وقد سمعه من وائل نفسه**) كلام البيهقي هذا في "السنن" وذكر نحوه أيضا في "معرفة السنن والآثار" ج٥ ص١١٠، ونقل إجماع الحفاظ على أن شعبة أخطأ في ذلك.

قال (**وقد رواه العلاء بن صالح ومحمد بن سلمة بن كهيل عن سلمة بمعنى رواية سفيان، ورواه شريك عن أبي إسحاق عن علقمة بن وائل عن أبيه "يجهر بآمين"، وروى أيضا زهير وغيره عن أبي إسحاق**) هذه الرواية ذكرناها، هذا بعض كلام أهل العلم في تصويب رواية "**جهر بها**". هذا ما يمكن أن يُذكر.

نقرأ الآن الكتاب ونعلق عليه قال (**سَمِعت مُسلما يَقُول "ذكر الاخبار الَّتِي نقلت على الْغَلَط فِي متونها"**

٣٦ - حَدثنَا مُحَمَّد بن بشار)، ثقة (**ثنَا يحي بن سعيد**) وهو القطان ثقة إمام (**وَمُحَمّد بن جَعْفَر**) الملقب بغندر مشهور بالرواية عن شهبة، وهو ثقة حافظ، صحيح الكتاب، كانت فيه غفلة (**قَالَا**) يعني ابن قطان وغندر (**ثنَا شُعْبَة**) بن حجاج الواسطي أبو بسطام (**عَن سَلمَة بن كهيل**) وهو الحضرمي أبو يحي الكوفي، ثقة يتشيع (**قَالَ سَمِعت حجرا أَبَا العنبس**) والأقرب أنه ابن العنبس، إلا على احتمال أن يكون له كنية أخرى أبو العنبس، وكنيته المشهورة هي أبو السّكن، وهو أيضا كوفي حضرمي صدوق مخضرم (**يَقُول حَدثنِي عَلْقَمَة ابْن وَائِل**) وهو ابن حجر الحضرمي الكوفي صدوق، وقال ابن حجر (**لم يسمع من أبيه**) لكن مسلما قد روى في صحيحه له عن أبيه، والترمذي جزم أنه سمع من أبيه، وجاء في الطرق هنا أنه قال (**سمعت أبي**) فصرح بالسماع من أبيه، فالأظهر أن علقمة بن وائل قد سمع من أبيه، وإنما الذي لم يسمع أخوه عبد الجبار وهو أصغر منه، فالأصل أنه سمع وروايته عند مسلم، وجزم بذلك الترمذي، وجاء التصريح بالسماع في بعض الطرق، (**عَن وَائِل**) بن حجر رضي الله عنه (**عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم**).

قال (**وثنا إسحاق**) ابن راهويه (**أَنا أَبُو عَامر**) عبد الملك بن عمرو القيسي العَقَدِي، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه، وربما دلّس (**ثنَا شُعْبَة**) سبق (**عَن سَلمَة**) أيضا (**سَمِعت حجرا أَبَا العنبس يحدث عَن وَائِل بن حجر عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِهَذَا الحَدِيث**) سبقوا (**كلهم عَن شُعْبَة عَن سَلمَة عَن حجر عَن عَلْقَمَة عَن وَائِل الا اسحاق عَن أبي عَامر فَإِنَّهُ لم يذكر عَلْقَمَة**) أي في الرواية، فإذن الذي جاء عن شعبة بذكر علقمة وبحذفه، لكن هو نفسه حجر ابن العنبس يقول: سمعت علقمة عن وائل وقد سمعته من وائل، قال – كما جاء في الرواية- قال البيهقي (**فقد بين أن حجرا سمعه من علقمة، وقد سمعه أيضا من وائل**) هذا عند البيهقي وأيضا عند أبي داود الطيالسي قال (**حدثنا شعبة، نا سلمة بن كهيل،**

سمعت حجرا أبا العنبس، سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل وقد سمعته من وائل)

والراوي عن شعبه أبو داود الطيالسي، أبو داود الطيالسي يروي عن شعبة.

[حول نوع المزيد في متصل الأسانيد]

الطالب: [........ غير واضح ....]

الشيخ: المزيد في متصل الأسانيد الصواب فيه أنه من قبيل الضعيف وليس من قبيل الصحيح، المزيد في متصل الأسانيد يعدّ وهما على الصحيح، لأن سبيله أن يروي الراوي عن شيخ سمع منه، ثم يروي عنه بواسطة، يسمع منه مباشرة ويسمع عنه بواسطة، فيأتينا حديث يروي عنه مباشرة وبواسطة.

١= فإما أن يقال: سمع بواسطة ثم لقيه فسمع منه، فتصح روايته، ولا إشكال.

٢= وإما أن يقال سمع منه، وذِكرُ هذا الراوي الزائد زائد، وذكر الواسطة زائد، فيعد من المزيد في متصل الأسانيد، وهو وهم ممن دونه.

٣= وإما أن يقال: سماعه منه بواسطة، وذكر النقل مباشرة يعد وهما ممن دونه.

فالأقرب في المزيد في متصل الأسانيد أن يكون وهما، أما أن يقال هذه الرواية صحيحة، وهذه صحيحة، وهي من قبيل المزيد في متصل الأسانيد تنسخ العبارة، لأن المزيد يذكرونه في باب التضعيف، وبعضهم قد يستعمل هكذا، لكن الأصوب في استعماله زيد، والأصل أنه لا يُذكر، فهو زائد.

الطالب: ألا يعد من زيادة الثقة؟

الشيخ: زيادة الثقة إذا قُبلت، فإذن نقول: سمعه نازلا ثم عاليا، أما إذا لم يقبل منه فترُد، والله أعلم.

(وَذكر الْبَاقُونَ كلهم عَلْقَمَة.

سَمِعت مُسلما قَالَ أَخطَأ شُعْبَة فِي هَذِه الرِّوَايَة حِين قَالَ وأخفى صَوته وَسَنذكر إِن شَاءَ الله رِوَايَة من حَدِيث شُعْبَة فِيهَا فَأَصَابَهُ.

٣٧ - حَدثنَا أَبُو بكر بن أبي شيبَة) الإمام الثقة المشهور **(وَزُهَيْر بن حَرْب)** أيضا ثقة من رواة الكتب الستة **(واسحاق بن إبراهيم)** ابن راهويه المشهور **(فَقَالُوا ثنَا وَكِيع)** بن المليح الرؤاسي الثقة المشهور الحافظ **(ثَنَا سُفْيَان)** وهو الثوري -من باب الفائدة- وكيع عن سفيان عند الإطلاق هو الثوري **(عَن سَلمَة بن كهيل عَن حجر بن عَنْبَس عَن وَائِل قَالَ سَمِعت النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَرَأَ وَلَا الضَّالّين قَالَ آمين يمد بهَا صَوته)** وكل هذا سبق.

(حَدثنَا أَبُو كريب) محمد بن العلاء وهو ثقة حافظ **(أسود بن عَامر ثنَا)** الشامي أبو عبد الرحمن يلقب بشاذان، نزل بغداد وهو ثقة أيضا **(ثنا شريك)** وهو ابن عبد الله القاضي، صدوق يخطئ كثيرا، تغيّر لمّا ولي القضاء، وكان بالكوفة، وكان عالما عابدا عادلا شديدا على أهل البدع **(عَن سماك)** وهو ابن حرب، أيضا صدوق لكن في روايته عن عكرمة اضطراب، وتغير في آخره حتى صار يلقّن **(عَن عَلْقَمَة عَن أَبِيه)** وكلّ سبق.

(قَالَ: سَمِعت رَسُول الله ﷺ يجْهر بآمين) وهذا الإسناد فيه ضعف من أجل شريك، والكلام في سماك أيضا.

(سَمِعت مُسلما يَقُول قد تَوَاتَرَتْ الرِّوَايَات كلهَا أَن النَّبِي ﷺ جهر بآمين وَقد روى عَن وَائِل مَا يدل على ذَلِك) يعني متابعات أخرى، كطريق ابن الجبار كما ذكرتُ وإن كان لم يسمع من أبيه.

(٣٩ - **حَدثنَا يحي بن يحي**) وهو ثقة (**قَالَ قَرَأت على مَالك بن أنس**) إمام دار الهجرة المحدث الفقيه (**عَن ابْن شهَاب**) محمد بن مسلم بن الحارث بن زهرة بن شهاب الزهري، الإمام المشهور ثقة حافظ فقيه (**عَن سعيد**) بن المسيب (**وَأبي سَلمَة**) بن عبد الرحمن بن عوف كلهم من الأئمة الثقات أحد الفقهاء السبعة -على قول- (**أَنَّهمَا أخبراه عَن أبي هُرَيْرَة أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ: إذا أَمن الامام فَأمنُوا فَإِنَّهُ من وَافق تأمينه تَأْمِين الْمَلَائِكَة غفر لَهُ.**) وهذا الحديث في البخاري ومسلم، وهذه رواية عامة يستأنس بها، وتوافق المعنى العام الذي تنص عليه رواية الثوري على خلاف رواية شعبة رحمة الله تعالى على الجميع.

الطالب: يعني هي شاهد؟

الشيخ: نعم بالمعنى العام، ليس صريحا، بخلاف حديث أبي هريرة أنه جهر بآمين، هذا شاهد واضح صريح.

نكتفي بهذا، والله أعلم.